مجلّة
رقم الإيداع القانوني: 2013-8004 ISSN: ر.د.م.د: 2352-9830 اللّغة العربيّة وآدابها

الجذور اللسانية للرابط اللغوي في التراث العربي.

د/زهرة عميري
جامعة بومرداس

تاريخ الإرسال : 2018 /05/06 تاريخ القبول: 12/ 05/ 2018

الملخص

ننطلق من مقولة ابن جني اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، عند محاولة التشفير الدلالي لعناصر هذا الحدّ الذي رسمه ابن جني نجده يقودنا إلى علاقة ترابطية بين المستوى الصوتي، ومستوى المقاصد الأغراض، وهذا ما يدخل في التبرير اللساني الذي قدّمه دسوسير نفسه حين أضفى على النظام اللغوي تأويلا نفسيا واجتماعيا، يومئ إلى هذا الترابط بين الدال وهو الصورة الصوتية للكلمة المدلول أي الصورة الذهنية، ما دامت هذه الأغراض تحمل بعدا نفسيا واجتماعيا.

وبما أن الدلالة المعجمية لهذه الأصوات تتظافر فيما بينها لإيصال مقاصد المتكلم، فهذا يحكم بوجود المستوى التركيبي الذي يستنطق أبعاد هذا التظافر لمفردات التركيب، و يكون أساس ذلك كلّه عامل الترابط من خلال عنصر التشفير للعلاقات التركيبية عن طريق الفهم الذي يومئ بدوره إلى البعد اللساني لمفهوم الصورة الذهنية وهذا ما نسميه معنى الكلمة، إذ يتكون من كل ما يدور حول هذه الكلمة، كما أن العلامة المعجمية ليست معنى أخر سوى مكانها في النسق الذي ينضوي تحته".[1]

الكلمات المفتاحية:

التشفير الدلالي، علاقة ترابطية ، المستوى الصوتي ، مستوى القاصد، المرجع ، البعد اللساني، العلامة العجمية الصرفيةو النسق.

Abstract

Ibn jini say that, the voices of all people express their purposes. When the symbolic encipherment of the elements of this limit drawn by the son, we find a relationship between the vocal level and the purpose of the purposes. This is what Desaussure linguistic justification, The linguistic system is psychologically and socially interpreted, pointing to this interrelationship between the dialect, the phonetic image of the word meaning, the mental image, as long as these objects carry a psychological and social dimension

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

As the lexical significance of these sounds intertwines with each other to communicate the speaker's purposes, it is governed by the structural level that interprets the dimensions of this collation of the structural vocabulary. The basis for this is the factor of interdependence through the element of coding of syntactic relationships, which in turn leads to the linguistic dimension of the concept of image This is what we call the meaning of the word, it consists of everything that revolves around this word, and the sign lexicon is not a meaning other than its place in the format that includes under it.

:**Key words**
mental image, sign lexicon, syntactic relationships, coding, purposes.

مقدمة:

ننطلق من مقولة ابن جني اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، عند محاولة التشفير الدلالي لعناصر هذا الحدّ الذي رسمه ابن جني نجده يقودنا إلى علاقة ترابطية بين المستوى الصوتي، ومستوى المقاصد الأغراض، وهذا ما يدخل في التبرير اللساني الذي قدّمه دسوسير نفسه حين أضفى على النظام اللغوي تأويلا نفسيا واجتماعيا، يومئ إلى هذا الترابط بين الدال وهو الصورة الصوتية للكلمة المدلول أي الصورة الذهنية، ما دامت هذه الأغراض تحمل بعدا نفسيا واجتماعيا.

وبما أن الدلالة المعجمية لهذه الأصوات تتظافر فيما بينها لإيصال مقاصد المتكلم، فهذا يحكم بوجود المستوى التركيبي الذي يستنطق أبعاد هذا التظافر لمفردات التركيب، و يكون أساس ذلك كلّه عامل الترابط من خلال عنصر التشفير للعلاقات التركيبية عن طريق الفهم الذي يومئ بدوره إلى البعد اللساني لمفهوم الصورة الذهنية وهذا ما نسميه معنى الكلمة، إذ يتكون من كل ما يدور حول هذه الكلمة، كم أن العلامة المعجمية ليست معنى أخر سوى مكانها في النسق الذي ينضوي تحته".[2]

ولهذا نجد النسق الدلالي يختلف من تركيب لآخر، وجذور الاختلاف مرتبطة بمؤسسة اللغة في ذاتها، ما دام التركيب غير مفصوم العرى مع جماعة المتكلمين التي تمثل علاقات الترابط المؤسسة والمقننة، من خلال طبيعة اللغة القائمة على التواضع، ولعل هذا ما يدخل في صميم قول ابن جني "يعبر بها كلّ قوم"، فعند الوقوف على عبارة

"كل قوم" يتمثل في ذهننا ارتباط النسق الدلالي باختلاف التركيب من لغة إلى أخرى، من خلال النظام الذي تحتكم إليه الآليات المتجذرة في التراث اللغوي.

لكن ما نوّد توضيحه في هذه المداخلة، مسألة اختلاف النسق الدلالي باختلاف التركيب، يكون وفق قوانين اللغة المتواضع عليها في ذاتها حسب المنظور الدوسوسيري ويكون ذلك باستنطاق المفاهيم اللسانية في التراث انطلاقا من قضايا التوليد والتحويل بإبراز المنحى الوظيفي للغة.

أي بالانطلاق من هذا النظام تتراءى عينات الاختلاف، انطلاقا من مفاهيم السياق "فان ديك" وقضايا التوليد والتحويل "تشومسكي". وهذا ما يقودنا إلى التساؤل الآتي:

كيف تُكوِّن العلامة الإعرابية جوهر الاختلاف في المسألة النحوية بن المدرستين الكوفية والبصرية انطلاقا من مفهوم الرابط اللغوي؟ ويكون ذلك من خلال قضايا التضمين وعلاقته بالحذف، إلى جانب المفارقة بين الفضلة والعمدة وعلاقتها بمسألة التوسع في النحو، إذ " ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم للغة من الاسم المفرد باعتباره النواة أو الأصل الذي تتفرع عنه أشياء أخرى، وقد أطلق الخليل على هذا المفهوم الاسم المظهر كما أطلق عليه أبو عيش والرضي والاستراباذي مصطلح اللفظة " [3].

إن فكرة الرابط تنطلق من المعاني باعتبارها معالم أساسية في تشكل بنية الكلمات مستقلة معجميا، إلا أنها تمثل الارتكاز على مبدأ التجاوز بين الكلمات خلال المستوى الأفقي في علاقاته بالمستوى العمودي للتراكيب. هنا تتمركز القوائم المشتركة للدلالة انطلاقا من البنية اللغوية في ذاتها ولعلّ هذا ما يدخل في صميم الدراسات التراثية القائمة على ما يسمى بالبعد الموضوعاتي للتراكيب، فكل موضوع يستدعي جملة من الألفاظ ليستوي على سوقه.

والجدير بالذكر أن مستويات الربط وثيقة الاتصال بطرق الاشتقاق في اللغة، فقد تكون الكلمة الواحدة توالدية تفرز مشتقات كثيرة والجذر واحد، فهذا الجذر في ذاته يمثل رابطاً جذرياً تتأسس من خلاله بقية الروابط الأخرى في الحقل التركيبي والدلالي ما دامت الكلمات تحتوي ظلالاً لمعانيها بطرق احتوائية من خلال مفاهيم الكليات والجزيئات،

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

قضايا المجاز العقلي والمجاز اللغوي، **كيف يمكننا استنطاق الروابط انطلاقا من هذه المفاهيم والمعاني من الواقع قبل المعالجة البلاغية والتركيبية التوسيعية؟.**

نجد أنفسنا ننطلق من مقولة ابن جني بالنظر إلى المادة الخام للغة المتمثلة في الأصوات التي تحيلنا إلى رموز تواصلية معينة. وعملية الإحالة في ذاتها تمثل مقياسا مُهمّا في قوانين الربط اللغوي، حيث تكون "العلاقة بين العلامة والشيء الذي تدلّ عليه هي علاقة علّية".[4].

وهذه العلاقة العلّية تنبئ بوجود تفكير بالتركيز على عنصر الإحالات الدلالية "فالكلمات تعني الشيء الذي يجعلنا نفكر فيه، ومعنى الكلمة هو **الرابط** الذي يصل بينها وبين الشيء". [5].

سبق وأن تحدثنا عن العلاقات النسقية للتراكيب انطلاقا من العمليات الاشتقاقية داخل اللغة في ذاتها، **كيف يمكننا توضيح علاقة العمليات الاشتقاقية بالعلاقات العلّية؟**

إذا انطلقنا من توارد المصطلحات المتقاربة المنتمية إلى الجذر نفسه، مثلا الفعل (أفرط)، اسم الفاعل (مُفرِط)، اسم المفعول (مُفرَط)، المصدر (إفراط).

أوّل ما نلاحظه أن هذا الفعل يحتوي أربعة حروف، هل هي كلها حروف أصلية انطلاقا من وجود الفعل الثلاثي المجرد، عن طريق قانون الربط بالتركيز على مبدأ العلّية أي المفاهيم الصرفية المقنّنة والتي تمثل مركز اشتراك بين اللّغويين(البصريين والكوفيين) هل يمكننا القول "**فرط**" رغم أن الفعل ثلاثي يمثل رابطا فكريا مشتركا، يبقى التساؤل في دلالة اللفظ في ذاته، وهنا يرتبط جذر الكلمة صرفيا بالمنحى المعجمي، علما أن مركز الميزان الصرفي يمثل **عين الكلمة** بتوزيع الحركات الثلاث، فتمثل في أذهاننا **الاحتمالات** الآتية لهذا الجذر { ف، ر، ط}.

1- فرَط، 2- فرُط، 3- فرِط.

هذا ما يؤدي إلى البحث في مستوى الذخيرة اللغوية بتوسيع مجال الدلالة عن طريق ربط اللغة **بقوانين الاستعمال** بالمفهوم الحديث، وبمفهوم **التواضع** في التراث ويكون ذلك بالعودة إلى الخطاب القرآني وإلى خزانة الأدب من شعر ونثر.

علما أن عملية العودة إلى المدوّنة عملية إجرائية تمثل مرجعية فكرية، ولعلّها تمثل علاقة الدال والمدلول بمسألة **المرجع** في الدرس اللساني الدسوسوري.

وإذا رجعنا إلى أية دراسة تراثية نجدها تحتكم إلى آليات لغوية يمكن توضحيها انطلاقا من الشواهد الشعرية، كما هو الحال في علاقة القراءات بالدرس النحوي، وهي علم قائم على ربط الحركات الإعرابية بالدلالة، وذلك بالاستناد إلى مرجعية تراثية.

كما أن هذه الإجراءات بجميع مراحلها تكون من خلال إقامة علاقات انطلاقا من جذر الكلمة إلى مرجعيتها في المدوّنة، وفق علاقة ترابطية. **إلى أي مدى يمكننا ربط الكلمات بسياقاتها؟**

ويكون ذلك انطلاقا من مسألة الانتقاء من خلال علاقات **التناسب** بين الكلمات بحيث يمكن **وضع** كلمة مكان غيرها دون أن يحدث خللٌ في **مقاصد المتكلم**، ولعلّ هذا ما يدخل في مسألة التعويض، أي تعويض كلمة بأخرى حيث "يمكن أن يُفسّر هذا التعويض في إطار مذهب التداعي (associationisme)، إذا أُعطي شيئان معاً فإنه يمكن أن يُذكر أحدهما عندما يُعطى الآخر، ثم يُذكر عند غيابه ليعوضه في النهاية ..... وهي **معوّضات ممثلة الأشياء**"[6].

إذا رجعنا إلى الاحتمالات الثلاثة المتعلقة بمسألة الإفراط، يمكن تعويضها بالمبالغة، كما أن عملية الانتقاء واختيار هذه اللفظة التعويضية البديلة تؤكد عنصر التوسعة في المرجع "Référent"، إلى جانب ذلك قد يجنح الفكر إلى اللفظة البديلة التعويضية المتمثلة في (**الإسراف**).

ما هي الآليات المساعدة على اختيار لفظة تعويضية دون أخرى؟.

العوامل السياقية تمثل روابط مساعدة باختلاف التراكيب، إلاّ أن معنى اللفظة في ذاتها يمثل مرجعية تمثل عاملا في الانتقاء قبل الارتكاز الروابط السياقية، ويقوم ذلك كله على وجود نسق دلالي داخل الشفرة في ذاتها، فرغم التقارب الدلالي على مستوى مفهوم الكليات في الدلالة تجعلنا نؤمن بفكرة الانتماء الدلالي كما يأتي:

1- **{ إفراط، مبالغة، إسراف}.**

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

وإذا حاولنا الانطلاق من مفهوم الجزئيات عن طريق العلاقات الاحتوائية في المنطق الرياضي للغة، نجد الدلالة ترتبط ارتباطا ثنائيا بشكل أدق، مما يؤدي إلى التقيد باللفظة المناسبة أو الملائمة، فيصبح مصطلح الإسراف مثلا مرتبطا بالأمور المالية والعلاقات التجارية، فلا نستطيع أن نقول مثلا بقانون التعويض: إن الله لا يحبّ المبالغين في الإنفاق، فنجد أن التركيز على اللفظة المناسبة يقتضي القول:

" ولا تسرفوا إنّه لا يحب المسرفين" سورة الأنعام الآية 141، وهذا ما يؤدي بنا إلى اختزال لفظة **الإنفاق**" لأن الإسراف يحتوي دلالة الإنفاق من خلال علاقة الدال بالمدلول، وبالمرجع المتمثل في الكلمة المختزلة "**الإنفاق**"، والاستشهاد يكون بالمدوّنة والتي تمثل رابطا خاصاً بالذخيرة اللغوية باستعمال المشتقات المختلفة، وهنا يكون قانون **التعويض مطواعا مادامت الكلمة المرجعية واحدة**، وتتمثل في الإنفاق في كل ضروب التعويض.

أما شفرة المبالغة فهي مفتوحة على مرجعيات وروابط دلالية مختلفة، حيث يكون تعويض لفظة (**الإنفاق**) بكلمات أخرى لا تنتمي إلى الحقل الدلالي نفسه لمّا تعلّق بالمعاملات المالية مثل" لا نحب المبالغين في الكلام، لا نحب المبالغين في السكوت".

وهنا ندخل في قانون لا إفراط ولا تفريط من خلال مبدأ الوسطية في المفاهيم. ومنه "نصل إلى وضعية المعنى عند Condillac كنديّاك 1741م 1780م، إذ المعنى عنده مشتق من العلامة، والعلامات لها في الواقع **نفوذ تعويضي** مذهل، فهي مرصودة للتعبير عن الأشياء ولكن قد يُراد ببعضها التعبير عن البعض الآخر"[7] وعلى هذا الأساس تعرف المعاني علاقات احتوائية واضحة، والاحتواء يقتضي بدوره نظام الآليات ونظام الجزئيات في الوقت نفسه.

ومنه يمكننا القول انطلاقا من قانون الانتقاء الدلالي، رغم الاشتراك في الآليات المعنوية في المعجم يوجد الفروق المعنوية في مستوى الجزئيات في التراث، ولعلّ هذا ما يمثل ظلالا للدراسات اللسانية انطلاقا من علم الدلالة البنيوي القائم على التوازي في التحليل بين كل من الدال والمدلول، وبالنسبة إلى اللسانيات البنيوية فإن قوانين المعنى محتواة في قوانين العلامة[8] ما دام الاختلاف كائنا في جوهر اللغة في الدرس اللغوي لأن

اللغة أساسها التواضع، والتواضع مؤسس على خلفيات نفسية واجتماعية وهي بدورها تمثل محطة هامة للفروق الفردية التي تنعكس على النظام اللغوي.

كيف تساهم القواعد التركيبية في إبراز المتغيرات في الفهم؟

ولعلّ هذا ما يؤدي بنا إلى العودة إلى نظرية النظم القائمة على قوانين الربط داخل التركيب، مع إبراز الفروق في الفهم انطلاقا من مبدأ التوسعة في النحو، ومفهوم التوسعة في الدلالة من خلال ما أشار إليه الجرجاني يقودنا إلى الكشف عن الروابط الداخلية في النص والروابط الخارجية، مادامت التوسعة في المعاني ترتبط بطرق الاستعمال المحتملة، وعليه يمكننا القول إنّ قواعد التراكيب توجّه الدلالات المختلفة المرتبطة بالسياقات المختلفة، فإضافة لفظة معينة أو اختزالها يؤدي بالضرورة إلى اختلاف **طرق الفهم**، وبالنظر إلى قضايا الفصل والوصل في التراكيب. ومنه إلى النصوص، مما يؤدي إلى وجود متغيرات في الاستنباط لدى المتلقين. إذ "تتحكم في إنتاج النص عدة عمليات لغوية ونفسية واجتماعية ومعرفية، تشكل من الأجزاء وحدة منسجمة قائمة على قواعد تركيبية ودلالية وتداولية معا"[9]

كيف نوضح تجلّيات مفهوم السياق اللغوي في التراث؟

إذا انطلقنا من فكرة تجاوز الوصف اللغوي الكامن في الواقع اللغوي إلى المنطق الخارجي للغة، انطلاقا من الدراسات الحديثة التي تقرّ بأن "المادة الفعلية التي تقدمها تراكيب اللغة ليست كافية لتقديم تفسيرات دقيقة للنصوص، وعلى اللغوي المفسّر أن يستعين بعناصر أخرى... ترجع أساسا إلى تصورات غير لغوية من علوم أخرى متداخلة مع علم اللغة تداخلا شديدا". [10]

ولكن بمحاولة استنطاقنا للتراث نجد **مسألة الاستصحاب**، فالمتكلم يتجاوز الملفوظ إلى عوامل غير لغوية مساعدة إلى إيصال مقاصده، كالإشارات والإيماءات.

مثل ما أشار إلى ذلك الجاحظ بإسهاب في البيان والتبيين، بالإضافة إلى فصل هام عند المفسرين مثل سليمان الأشقر في معرض حديثه عن درجات التقرير النبوي بالتركيز على البدائل غير اللغوية من قبل المتكلم، والتي تشكل بدورها روابط هامة تعين الفرد على الفهم.

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

وإذا كان منطق "علم النص يُعنى بوجه خاص بالعمليات المنتظمة لتشكيل النص وبالتفاعل بالعناصر المؤثرة، وبالوظائف والتأثيرات الاتصالية للنصوص".[11]

تجدر بنا الإشارة إلى أن ظروف تعالق النصوص واتصالها فيما بينها باعتبارها آلية من الآليات الحديثة في مقاربة الفهم une approche compréhensive لها جذور في الدراسات التراثية، إذ نجد المفسرين يستثمرون الدراسات اللغوية النحوية من خلال علم القراءات وعلاقته بالنحو والتفسير، إلى جانب استثمار الجوازات الشعرية في الحقل العروضي.

واستعانة أهل اللغة بالقواعد الخاصة بعلماء الأصول في استنباط الدلالات المختلفة كمسألة الموافقة والمخالفة عند علماء الأصول، ومسألة القياس وطرق التعليل في الدرس الفقهي، لا بأس أن نأخذ مثالا حول مسألة الموافقة والمخالفة من خلال المسكوت عنه في المسألة الفقهية من جهة، والدرس النحوي من جهة أخرى، كقوله صلى الله عليه وسلّم "حُرّم **الذهب** على **ذكور** أمتي"، فبمفهوم المخالفة المسكوت عنه **الذهب** حلال على **نساء** أمتي، فنجد **منطق التقابل** في الدلالات الخطية من خلال الحلال والحرام ضاربة في التراث مما يؤكد تجذر المنطق اللساني في المعالجة عند القدامى.

وإذا رجعنا إلى استثمار اللغويين لهذا المبدأ التقابلي الذي يمثل طرحا لسانيا أيضا مثلا أفعال القلوب والتحويل والظن في اللغة العربية.

فقولنا ظننت الأمر صعبا، بمنطق المخالفة عند الفقهاء، هذه العبارة النحوية تومئ إلى المسكوت عنه من خلال استنطاق السياق أن الأمر الحالي يَسيرٌ دون الإدلاء بهذه الشفرة مباشرة، فيكون التقابل اللساني من خلال مبدأ المخالفة والموافقة في الدرس الفقهي والدرس النحوي.

كيف يمكننا إبراز الفكر التوليدي في النظرية النحوية في التراث؟

ننطلق في هذه المسألة النحوية من معالم اتفاق الجمهور، بفرز الجمل الفرعية من خلال الجملة الأصلية أي ما يسمى بالتراكيب الدنيا والأبنية الصغرى في علاقتها بالبنية الكلية للنص، وبهذا لا تتوقف حدود التوليد من خلال طرح تشومسكي التفريعي بل تتجاوزه إلى المنطق الفونديكي (فندايك) الذي يحدد القراءة الوظيفية للجملة النحوية

حيث "تتعلق فيها التراكيب الدنيا والأبنية الصغرى بمستوى الجمل، أو المتواليات الجُملية" [12]ويكمن البعد الوظيفي نحونة النص بالتركيز على " التراكيب العليا والأبنية الكبرى فلا تتحدد بالمستوى الأول، بل بالنظر إلى النص ككل بوصفه وحدة كلية " [13]إلا أن الانطلاقة في مستوى **التراكيب العليا** لا تتخلى عن **التراكيب الدنيا**، من خلال القراءة الإسنادية ولا بأس أن نوضح **التعدد الإسنادي** من خلا الجملتين الآتيتين:

1- فعل متعدٍ إلى مفعولين. أصلهما مبتدأ وخبر.

2- فعل متعدٍ إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

مثال: ظنت الأمر صعبا، مركب اسنادي فعلي من خلال الجملة الأصلية، (التراكيب الدنيا الأصلية) .

مثال: الأَمرُ صعبٌ (مركب إسنادي اسمي)، التراكيب الدنيا من خلال المتواليات الجملية الفرعية.

3- جملة النداء: يا خير أمةٍ أُخرجت للناس.

هنا يتقاطع الدرس البلاغي بالدرس النحوي، فالبنية السطحية للجملة تمثل الأسلوب الانشائي من خلال التراكيب الدنيا الأصلية، حيث نجد الاسم بعد الأداة يعرب منادى منصوبا. لكن بالتركيز على البنية العميقة أي البنية الصغرى، من خلال المتواليات الجملية الفرعية، فالمنادى أصله مفعول به لفعل محذوف، تقديره "أدعو" "أو أنادي" ، ومنه نخلص إلى أن الحذف والذكر عاملان أساسيان في تحقيق الروابط اللغوية، وعندئذ نجد المركب الاسنادي الفعلي يمثل **بؤرة**، فتصبح بذلك المتواليات الصغرى **الضمنية** تمثل أصل بنية التراكيب في مستوى الدرس النحوي، والدرس البلاغي. إذ نجد الأسلوب الخبري يمثل بؤرة التركيب انطلاقا من المحذوف الضمني أيضا، والتقدير { أدعو خير أمةٍ أُخرجت للناس} ، فتظهر بذلك التحولات في نمط الجملة.

وما يمكن ملاحظته هنا أن الآليات الأساسية في تحقيق هيكلة النظام اللغوي من خلال ترابطه يرجع " إلى النحو التحويلي التوليدي بشكل خاص، إذ نجد في معالجة الأشكال النحوية معايير الحذف والإضافة والترتيب "[14]

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المنهج الجديد في معالجة النص من خلال ما عرضه فاينريش H.weinrich " إذ نجده " يراعى أوجه ترابط عدة syntaktische vergbindengen في النص، ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلاّ على مستوى الجملة أوّلا، ثم يتنقل بعد ذلك إلى مستوى النص "[15]

وقد يتجلى **الرابط اللغوي** من خلال العلاقات السياقية المختلفة عن طريق قضايا التقديم والتأخير في التراث للأغراض نحوية بلاغية، مما يستدعي أحيانا وجود قرائن لفظية مرجعية كالضمير مثال قوله تعالى: " **وإذ ابتلى إبراهيم ربُه بكلمات " سورة البقرة، الآية 123 .**

وقد تكون القرائن معنوية كقولنا: القرآنَ حفظتُ، والغرض التعجيل بالخبر مما يمثل البؤرة الوظيفية " **القرآن**"، لأنّ **المعطى** المتمثل في **حفظتُ** يمثل علاقة مساواة في موضوعات الحفظ المختلفة إلا أنّ التقديم هنا، اقتضى إحالة **معنوية رابطة** داخل علاقة المخالفة مع غيره من موضوعات الحفظ الأخرى، مادامت قائمة الموضوعات تعرف **توسعا** في الجمل، " **حفظتُ**" فالمحمولات فيها تمثل مجال **الاحتمالات** في اللغة إلا أن هذا التقديم والتأخير باعتباره آلية من آليات الربط، نجدها تتوسع لتشمل الرابط اللغوي النصي، مادامت الجملة مرتبطة بغيرها في النص من جهة، ومادامت النصوص متعالقة بغيرها من النصوص أيضا، إذ يبرز الترابط التركيبي للنص وسياق الفهم، كما أنه قد يسعى إلى إبراز المعنى اللغوي النصي من خلال دراسة تتميّز وظيفيا بين وسيلة عائدية محددة Anaphorisch أي الإشارة إلى المتقدم (مذكور سابق)، ووسيلة خلفية غير محددة kataphorisch أي الإشارة إلى متأخر (مذكور لاحق)[16]

كيف تشكل الصيغة الصرفية رابطا لغويا سياقيا؟

عند البحث في دلالات الصيغ الصرفية في مختلف تحولاتها تجدنا نلمح وجود سلسلة ترابطية مع المقام من سياق لآخر، إذ نجد تحولات الجذر بتضعيف حرف، أو تغيير حركة، أو إضافة حرف أو حرفين أو ثلاث أحرف، تؤدي إلى استنطاق خفايا المعنى، وبالتالي إبراز موسوعية الدرس المعجمي.

ما علاقة هذه التحولات الصيغية الصرفية بالروابط التركيبية؟

المتكلم يحمل ركاما معرفيا مشحونا بالبعد المعجمي الألفاظ التي يستعملها داخل التركيب، فهو يحتكم إلى عمليات الانتقاء وفق سُلّمية معنية مقصودة في ذهنه، يريد إيصالها إلى المتلقي. فعملية الانتقال من صيغة **فاعل** إلى **فعّال** تومئ إلى تحريك على مستوى جذر الكلمة، وبالتالي تحريك وتحويل في الدلالات أيضا، فكل صيغة مرتبطة بسياق معين ينهض بدلالة دون غيرها، وقد " ادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا فـ«فعول» لمن كثر منه الفعل، "وفعال" لمن صار له كالصناعة، و"مفعال" لمن صار له كالآلة، و"فعيل" لمن صار له كالطبيعة، و"فعِل" لمن صار له كالعادة ". [17]

انطلاقا من الدلالات التي تفرزها الصيغ المختلفة تتراءى الأبعاد النفسية والاجتماعية للخطاب، فقولنا مثلا " مسيلمة **الكذّاب** "، أبو بكر **الصّديق**، نجد هاتين العبارتين مرتبطتين بسياق تاريخي، إذ تلخص **صيغة المبالغة** (فعال، فعّيل) مجموع السلوكات والحوادث لكل شخصية من الشخصيتين.

إذ لقّب النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر بالصديق من خلال مجموع سلوكات كانت لصيقة مرتبطة بهذا الخليفة الراشد، فهو أوّل من آمن بالرسالة المحمدية، ولقد توطّد هذا اللقب بشخصه حين آمن ببيت المقدس.

في حين لُقب مسيلمة الكذّاب بهذا اللقب من خلال مجموع سلوكات ارتبطت به أيضا عدم الإيمان بالرسالة والتشكيك فيها، واشتهر بهذا الاسم كما ذكر التاريخ الإسلامي لادعائه النبوّة، ومنه نخلص إلى أن **الصيغة الصرفية** تمثل بدورها رابطا لغويا مادامت تلخص المواقف وتحدّد الفروق الدلالية من سياق لآخر، لأن في اختيار المرِسل صيغة فعّال دلالة اجتماعية وصرفية إضافة إلى الدلالة المعجمية، بل لأنها تعبر عن الموقف الايجابي أو السلبي حسب المقام [18]

ما علاقة صيغة المطاوعة بأسلوب التضام؟

صيغة المطاوعة مرتبطة بتجاوب **المفعول للفاعل** في الدرس الصرفي، وبتجاوب المتلقي للمرسل في الخطاب في الدرس النقدي، ولقد حدّد علماء الصرف لهذه الصيغة أوزانا مثل افتعل أو انفعل، تفاعل، في الزيادة، وكلها ترتبط بجذر ثلاثي واحد، " **فعل** "، ما نودّ الإشارة إليه قد تُفهم دلالة المطاوعة من خلال الروابط السياقية

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

لارتباط التراكيب بالمستوى الدلالي حيث عرض المبرد لذلك بابا بعنوان " باب في تكذيب الأعراب".

" قال أبو العباس، وهذا من تكاذيب الأعراب ... تكاذبا أعربيان، فقال أحدهما ... فقال الآخر: لقد رميتَ ظبيا مرة بسهم، **فعدل** الظبي يُمنة، **فعدل** السهم خلفه، **فانحدر فالنحذر** عليه حتى أخذه "[19]

إذا ركزنا في العلاقات بين مقدمات ونتائج الأفعال بين الظبي والسهم في استجابة السهم للظبي في العدول، والتياسر والعلو والانحدار، نجدها مؤسسة على **مفهوم المطاوعة** التي تشكل رابطا صيغيا تركيبيا، إلاّ أن الملاحظ هنا أن صيغة المطاوعة لم تنطلق من الجذر الثلاثي للفعل إلى عناصر الزيادة فقط، ، فبإضافة (ا.ن) في (انفعل)، أو (ا.ت) في افتعل، أخذت أشكالا مختلفة، مثلا ففي الحالة الأولى نجد:

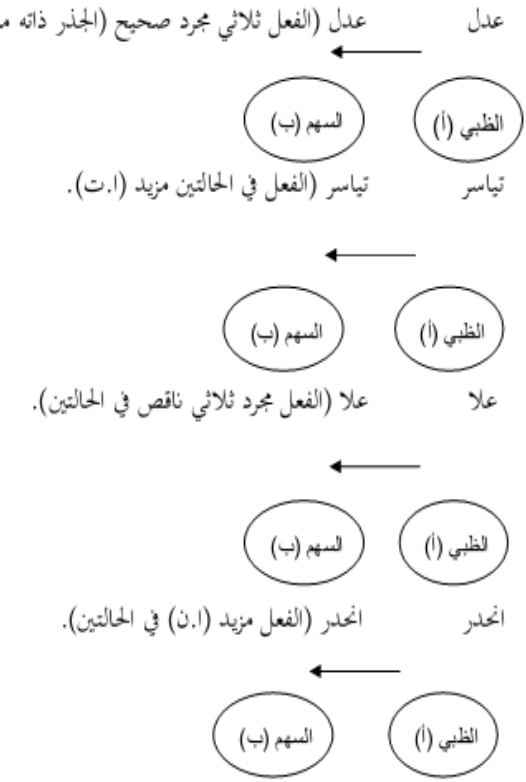

نلاحظ تجليات معاني المطاوعة في علاقة (ب) ⟵ (أ).

رغم أن الفعل قد يكون مجرداً في (أ) و(ب) **معاً**، مثل (عدل – علا)، وقد يكون مزيداً في (أ) و(ب) **معاً** مثل (تياسر – انحدر)، وهذا ما يؤكد تجذر مفهوم المطاوعة في الفكر اللغوي في التراث معجمياً وسياقيا، على غرار تواجدها في الدرس الصرفي، ولعلّ هذا ما يرتقي بأسلوب المطاوعة إلى مستوى الخطاب، وداخل التركيب بذاته مما يوطّد مفهوم الترابط اللغوي الذي يؤسس للمعنى وفق ما يقتضيه نظام اللغة العربية، وهذا ما يسمى **بأسلوب التضام**، وقد " نظر فيرث إليه باعتباره مستوى من مستويات المعنى أو دلالته"[20]

وهذا ما يوضّح بروز الدراسات الدلالية التركيبية السياقية في التراث من خلال ما ساقه سيبويه في هذا الإطار في تصنيفه "**باب الاستقامة من كلام والإحالة**".[21]

وهذا ما ينبئ بوجود تلاقح بين الدرس اللغوي والصرفي في العلاقات التركيبية. يقول الخطابي ت 388هـ " يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة، لفظ حامل، ومعنى به قائم، **ورباط** لهما ناظم".[22]

ومن خلال الأمثلة التي تمّ عرضها حول مسألة المطاوعة في التركيب في ذاته انطلاقا من **الآليات الضمنية** التي تحرّك الدلالة، وبالتالي تُحقق الاتساق والانسجام، " فأساس التأليف اللغوي ضمن هذا المستوى يرتبط بالرباط الضمني الذي ينظم البنية اللغوية، وفق قواعد وضوابط معنية، ليغدو بذلك من الصنائع التي يجب اكتساب آلياتها "[23]

ولعل هذا يدخل في إطار ما أشار إليه تشو مسكي Chomsky حينما " اقترح أن تكون قوة توليد البنيات اللغوية عند البشر ناتجة عن مكوّن تركيبي، يسمح لهؤلاء بإنتاج الجمل النحوية في اللغة التي يتكلّمونها، ويعمل هذا المكوّن على توليد المتواليات الجديدة نحوياً ويلغي غيرها "[5].

كما أن توليد المتواليات الجديدة يكون من خلال القوة الضمنية للدلالة في اللغة ذاتها، فالإنسان يستطيع " انطلاقا من معرفته الضمنية للغة شكلا ومضمونا أن ينتج الفعل الكلامي الذي يُعدّ بمثابة الانعكاس المباشر للمقدرة اللغوية "[24]

" الكلام يضمن الحياة لهذا النظام الذي هو اللغة ".[25]

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

يكون الزخم المعجمي من خلال علاقات الاستعمال بالنسبة لحروف الزيادة، انطلاق من الدرس الصرفي الذي يتقاطع مع الدلالة باعتبار اللفظة شفرة تستنطق دلالتها من خلال قوانين الاستعمال.

فالمحور التركيبي يعكس القوة التأويلية التي تحركها الزيادة في البنية الصرفية، من خلال العلاقة الترابطية في المحور الأفقي والعمودي على أساس مبدأ الانتقاء القائم على علاقة هذين المحورين.

« فكلمة " Enseignement " أي (تعلم) مثلا تجعل قافلة من كلمات أخرى تنبثق في الذهن لاشعوريا " Enseigner "، "Renseigner "، " أعلم " و"علم" إن الكلمات مجتمعة شيئا مشتركا من جانب أو من آخر ».[26]

وإذا كان الدرس الصرفي يحتكم إلى حروف زائدة أو محذوفة أو مضاعفة، نظراً لما يعتور الكلمات من ظواهر صرفية مختلفة، كالثقل والقلب وغيرها، فإن هذا يكون بمراعاة ضلال المعاني ونسقها النفس والاجتماعي كما رأينا، ولعل هذا ما يدخل في نظرية النظم التي تمثل بدورها بؤرة الرباط اللغوي، وفي هذا السياق يقول عبد القاهر الجرجاني إذ تقتفي نظم الكلم " في نظمها آثار المعاني وتُرتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذّا نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء، واتفق، وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك ". [27]

ولعلّ هذا يدخل في إطار ما أشار إليه دي سوسير Desaussure في حديثه عن ارتباط الكلمات من خلال خطية اللغة، مادامت تعتمد " الطبيعة الخطية للغة لأنها مرتبطة بعضهما ببعض، وهذه الحقيقة تحُول دون النطق بعنصرين في أن واحد، إن هذه العناصر مرتبة بصورة متعاقبة في سلسلة الكلام، فالربط الخطي يبن العناصر تنتج عنه "السنتاكم syntagme" [28]ولعلّ مرجع هذا النسق يتمركز من خلال الاستعمالات اللغوية لارتباط الجملة بالعملية الاسنادية، وهذا ما يدخل في إطار تلك " المونيمات المرتبطة بمونيمات أخرى تمنحها أو تفضي عليها الاستقلالية، مبينة وظيفتها، أي علاقتها مع سائر مونيمات الملفوظ وهي المسمّاة مونيمات وظيفية.

الهوامش :

1: صابر الحباشة ، المنحنى الدلالي، دراسات في الاشتراك الدلالي ووجود المعنى،. دار الحامد للنشر والتوزيع. ط1، 2013، ص22

2: صابر الحباشة ، المنحنى الدلالي، دراسات في الاشتراك الدلالي ووجود المعنى، ص22

3:عبد الرحمان حاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، مؤتمر اللغويات الحسابية، الكويت، 1989، ص 230

4:صابر الحباشة، المنحى الدلالي: دراسات في الاشتراك الدلالي ووجوه المعنى،، ص 13

5:Zeno vendlre « semantics» article in encyclopaedia Britannica, chicago, 2007.

6:صابر الحباشة، المنحى الدلالي، ص 18..

7:صابر الحباشة، المنحى الدلالي، ص 18..

8:صابر الحباشة، المنحى الدلالي، ص22..

9:سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ،ط2، 2010، القاهرة ، ص 129.

10: المرجع نفسه ، ص 129..

11:المرجع نفسه، ص 129.

12:المرجع نفسه، ص 246

13:المرجع نفسه، ص 246

14:المرجع نفسه، ص 246

15:المرجع نفسه، ص 221

16:المرجع نفسه، ص 63

17:السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص59.

18:أحمد الشيخ عبد السلام، التعامل النحوي الدلالي في التراكيب العربية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا ، ع9، 1992، ص 392

19:السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407 هـ، 1987، ص 374.

20:القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس ، شرح تنقيح الفصول، باعتناء مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط1، 1418 هـ، ص 277

21:عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004، ص 170

ISSN: 2352-9830, EISSN: 2600-6898

22:ثلاث رسائل في الإعجاز، تح، محمد خلف الله ومحمد زغلول، سلام، مصر، دار المعارف، ط2 ، 1968 ، ص27

23:عبد الحليم بن عيسى، البنية التركيبة للحدث اللساني، ، منشورات مختبر اللغة العربية والاتصال، دار الأديب ، وهران، 2006 ، ص 42

24:ميشال زكريا، الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1983، ص 45.

25:Anrico Arcaini, principe de linguistique appliquée, paris, 1972, bibliothèque 2, scientifique, payot, p59.

26:فردناند دي سوسير، محاضرات في الألنسية العامة، تر يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، 1986 ، ص 150

27:الجرجاني، دلائل الإعجاز، الجزائر، موفم للنشر، 1991 ،ص 65

28:علم اللغة العام، دي سوسير، تر يوئيل يوسف عزيز، بغداد، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988 ، ص142.

*** *** ***